مؤتمر الرياض مثمناً موقف المملكة ودول التحالف والأمم المتحدة

رفض الانقلاب في اليمن وإنهاء ما ترتب عليه

استعادة الدولة وإعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية والدولية

الرياض - واس

اختتمت امس أعمال مؤتمر الرياض "من أجل إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية"، بحضور فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية ، ودولة نائب رئيس الجمهورية اليمنية رئيس مجلس الوزراء الدكتور خالد محفوظ بحاح، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وعدد من ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع اليمني والشباب ومشايخ القبائل والشخصيات الاجتماعية.وبدأت الجلسة الختامية التي عقدت بقصر المؤتمرات بالرياض بالسلام الوطني.

بعد ذلك تُلي " إعلان الرياض " الذي أكدت بنوده كافة أنها تمثل خيارا وطنيًا في دعم الشرعية ومبدأ الشراكة الوطنية لأبناء اليمن شماله وجنوبه التي قامت عليها العملية الانتقالية وأساسًا لمشروع بناء الدولة ورفضا قاطعا لحكم الميليشيات ومشروع الفوضى الذي تنهار فيه مؤسسات الدولة وتأجج فيه الصراع المذهبي والمناطقي وتضيع فيه كرامة الإنسان وتنتهك فيه حقوقه وتهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وفيما يلي نص " إعلان الرياض " :

لقد أدى فساد رأس نظام الحكم في اليمن منذ أكثر من ٣٠ عاما إلى إدخال اليمن في صراعات وحروب منذ العام ١٩٩٤م ، طالت الجنوب والشمال، كما أدى سوء إدارة الحكم إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والأمنية ، وتفاقم الأزمة السياسية إلى قيام الحراك الجنوبي السلمي في الجنوب ٢٠٠٧م ، والثورة الشبابية الشعبية السلمية في عام ٢٠١١م، وحقنا للدماء جاءت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لتحقيق عملية التغيير السلمي وبموجبها حددت فترة انتقالية كان من أبرز إنجازاتها انتخاب الأخ عبد ربه منصور هادي رئيسا توافقيا للجمهورية وإيقاف التدهور الأمني الاقتصادي ونجاح مؤتمر الحوار الوطني والإعتراف بالقضية الجنوبية باعتبارها قضية سياسية عادلة ، وإيجاد المعالجات لها وإقرار وثيقة الحوار الوطني الشامل في ٢٥ يناير ٢٠١٤م ، وإنجاز مسودة الدستور في ديسمبر ٢٠١٤م، ومثل ذلك كله رغبة حقيقة للشعب شمالا وجنوبا في طي صفحة الماضي والشروع قدما في وضع اللبنات الأساسية لبناء الدولة المدنية الاتحادية من خلال التوافق بين مكونات الشعب في الشمال والجنوب ، ومواصلة السير في تنفيذ ما تبقى من مهام الفترة الانتقالية المنصوص عليها ، في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ووثيقة الحوار الوطني الشامل .

مع إصرار الشعب اليمني وقواه السياسية والمدنية الخيرة في استكمال مشروعه في بناء الدولة المدنية الحديثة ، سارعت الميليشيات الحوثية المتحالفة مع علي عبدالله صالح في الانقلاب على الشرعية الدستورية رغبة منها في تقويض العملية الانتقالية السلمية بالقوة والزج بالبلاد إلى مرحلة الصراع المسلح ، وقامت باسقاط المناطق تباعا ووصولا إلى احتلال العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م ، واختطاف مؤسسات الدولة والاستيلاء على القوات المسلحة ووضع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وإعضاء الحكومة تحت الإقامة الجبرية واستخدام التها العسكرية في التوسع والتدمير المنهج للمدن اليمنية وخصوصا مدينتي عدن وتعز .

واستجابة لدعوة رئيس الجمهورية فقد تم عقد مؤتمر الرياض وشاركت فيه كافة القوى السياسية والاجتماعية الوطنية، وإدراكا منها لحجم المأساة والانهيار التي وصلت إليها البلاد، ورغبة منها في الاصطفاف معاً لمواجهة الانقلاب على الشرعية والتصدي للمشروع التآمري التدميري على اليمن المدعوم من إيران الذي انخرطت فيه تلك الميليشيات وحليفها لزعزعت أمن واستقرار اليمن والمنطقة .

وانطلاقا من إيمانها والتزامها الحقيقي بالدفاع عن الوطن باعتباره واجب ملح على كافة أبنائه، أقرت جميع المكونات والشخصيات المشاركة في المؤتمر أن هناك أولوية قصوى تنتصب أمامها حاليا لبلورة مشروع ينخرط فيه الجميع دون استثناء وفق رؤية جادة لاستعادة الدولة والانتصار بشرعيتها ، وبسط سلطتها على كامل التراب الوطني في ظل الصمود والبطولات والمآثر الرائعة للمقاومة الشعبية على الأرض في مدينة عدن الباسلة وفي الضالع وتعز ولحج وأبين ومأرب وشبوه والبيضاء وغيرها من مدن وقرى اليمن جنوبه وشماله .

وإدراكا من هذه القوى والتنظيمات السياسة لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها ، ورغبة في بلورة تطلعات الشعب لبناء دولة حديثة ، وفق أسس ومخرجات الحوار الوطني الشامل ومن خلال التوافق بين مكونات الشعب في الشامل والجنوب، سعيا منها لتحقيق غد أفضل، أقرت جميع المكونات والشخصيات الاجتماعية المشاركة في المؤتمر البنود التي تم مناقشتها والتي شكلت في مجملها خارطة الطريق الواردة في هذا الإعلان الذي يسمى -إعلان الرياض - تحت شعار " إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية "

وبناء على ما تقدم فقد تبنى إعلان الرياض رؤية وطنية عملية جادة لاستعادة الدولة وإعادة ترتيب علاقتها الإقليمية والدولية على النحو الذي يلبي طموح أبناء الشعب اليمني في بناء دولة اتحادية ديمقراطية حديثة تنشد العدالة وتقوم على المواطنة المتساوية بكل أبناء الشعب، وتعزز من دور اليمن في محيطه الخليجي والعربي، وتحقيق الأمن الإقليمي وتفاعله الإيجابي مع بقية أعضاء الأسرة الدولية .

وانطلاقا من قرار مجلس الأمن رقم : (٢٢١٦) الذي رحب بعقد مؤتمر الرياض ، ودعما للمفاوضات التي تجرى برعاية الأمم المتحدة فإن المؤتمر يتطلع إلى أن تحقق تلك المفاوضات تطلعات الشعب اليمني وفقا لما ورد في هذا الإعلان .

لذا فإن هذا الإعلان بكافة بنوده يمثل خياراً وطنياً في دعم الشرعية ومبدأ الشراكة الوطنية لكافة أبناء اليمن شماله وجنوبه، والتي قامت عليها العملية الإنتقالية ويعد أساسا لمشروع بناء الدولة ورفضا قاطعا لحكم الميليشيات ومشروع الفوضى الذي تنهار فيه مؤسسات الدولة كافة ، ويتأجج فيه الصراع المذهبي والمناطقي وتضيع فيه كرامة الإنسان وتنتهك فيه حقوقه،وتهدد الأمن والسلم الإقليم والدولي .

الأهداف :

يهدف هذا الإعلان إلى تحقيق الآتي :

١ – المحافظة على أمن واستقرار اليمن في إطار التمسك بالشرعية .

٢ – رفض الإنقلاب وإنهاء ما ترتب عليه .

٣ – استعادة الأسلحة والمعدات المنهوبة وتسليمها إلى الدولة .

٤ – بسط سلطة الدولة على كافة الأراضي اليمنية.

٥ – إيقاف عدوان قوى التمرد حقنا للدماء والوصول لليمن إلى بر الأمان.

٦ – استئناف العملية السياسية وبناء الدولة الاتحادية وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل .

٧ – تجنيب اليمن أن تكون مقراً لجماعات العنف والتنظيمات الإرهابية ومرتعا لها وضمان ألا يكون اليمن مصدرا لتهديد أمن الدول المجاورة واستقرارها واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك .

المبادئ :

يقوم هذا الإعلان على المبادئ الآتية :

١ – الالتزام بالشرعية الدستورية .

٢ – الالتزام بإقامة الدولة المدنية الاتحادية والحفاظ على أمن واستقرار اليمن .

٣ – الإلتزام بمبدئ الشراكة والتوافق وفقاً لما جاء في ضمانات مخرجات الحوار الوطني واتفاق معالجة القضية الجنوبية خلال المرحلة الانتقالية .

٤ – الالتزام بإعلان الرياض والقرار الدولي (٢٢١٦) واعتبارهما السقف الذي لا يمكن تجاوزه في أي مفاوضات قادمة يمكن أن تتم برعاية الأمم المتحدة .

٥ – الالتزام بمبدئ المساءلة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان .

المرجعيات :

يسند هذا الإعلان إلى المرجعيات الآتية .

١ – المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها .

٢ – مخرجات الحوار الوطني الشامل .

٣ – قرار مجلس الأمن بشأن اليمن رقم (٢٢١٦) والقرارات ذات الصلة .

٤ – قرار مجلس الجامعة العربية بشأن اليمن الصادر عن مؤتمر القمة المنعقد في مدينة شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٥م.

٥ – بيانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات الصلة .

٦ – رسالتا رئيس الجمهورية لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المؤرخة في ٧ / ٣ / ٢٠١٥ م و٢٤ / ٣ / ٢٠١٥م ورسالتيه لجامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي المؤرختين في ٢٤ / ٣ / ٢٠١٥م .

مقررات إعلان الرياض :

أولا : انقاذ اليمن واستعادة مؤسسات الدولة :

إن الغاية الأساسية من هذا الإعلان تتمثل بإنقاذ اليمن ومؤسسات الدولة وبسط سلطتها في كل أرجاء البلا من خلال مايلي :

١ – إنهاء عدوان قوى التمرد واسقاط الانقلاب ومحاسبة الضالعين فيه واستعادة الاسلحة واخراج المليشيات من العاصمة صنعاء ومدينة عدن ومحافظات صعدة وكافة المدن والمحافظات وضمان عدم عودة منظومة الفساد والتخلف والاستبداد مجددا.

٢ – دعم وتنظيم المقاومة الرسمية والشعبية تحت القيادة الشرعية في كافة المناطق التي تتواجد فيها مليشيات الانقلاب والتمرد .

٣ – حشد الدعم والتأييد الإقليمي والدولي لأعمال الإغاثة والعمل الإنساني وتوسيع نطاقها ورفع مستواها وتوفير الخدمات الأساسية والغذاء والدواء ومستلزمات الإغاثه اللازمة لهم وبما يضمن وصول هذه الإغاثة لمستحقيها وإقامة مناطق خاصة للنازحين داخل اليمن وإيجاد حلول عاجلة لمشكلة العالقين في الخارج.

٤ – عودة مؤسسات الدولة الشرعية لممارسة مهامها من داخل الاراضي اليمنية .

٥ – الحفاظ على النسيج الاجتماعي والحيلولة دون تفكيك المجتمع اليمني وانزلاقه إلى صراعات وانقسامات اجتماعية على أسس مذهبية ومناطقية وجهوية.

٦ – مسائلة القيادات العسكرية والأمنية والسياسية الضالعة في الانقلاب على الشرعية المسؤولين عن اشعال الحرب والفتنة الداخلية وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مختلف المدن اليمنية وبالذات مدينتي عدن وتعز واحالتهم لمحاكمة عادلة ومنصفة.

٧ – وضع استراتيجية وطنية بمشاركة كافة الأطراف السياسية والمجتمعية لمحاربة العنف والارهاب ومناهضة التعصب (الطائفي والمناطقي والمذهبي والسلالي) والعمل على نشر القيم الوطنية والقومية والإسلامية وثقافة التسامح والقبول بالآخر.

٨ – الإسراع باعادة المهجرين وتصحيح أوضاعهم وتعويض المتضررين من جرائم المليشيات في عموم مناطق اليمن وبالأخص محافظة صعدة وحرف سفيان تعويضا عادلا والتعجيل بعود الأمور في محافظة صعدة إلى ماكانت عليه قبل الحرب ٢٠٠٤م .

٩– الاهتمام بالفضية التهامية ودعم قوى الحراك التهامي ضد مليشيات التمرد.

ثانياً – بناء الدولة المدنية الاتحادية الحديثة :

(إعلان الرياض) يمثل خيارا وطنيا لدعم الشرعية والشراكة

استئناف العملية السياسية وبناء الدولة الاتحادية

استكمال تنفيذ ماتبقى من مهام العملية الانتقالية وبناء الدولة المدنية الاتحادية من خلال الآتي :

١ – الإسراع في دعوة الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لمناقشة مسودة الدستور وطرحها للنقاش العام والاستفتاء .

٢ – استكمال تنفيذ النقاط العشرين والاحدى عشر وكافة المقررات المتعلقة بالقضية الجنوبية وفقا لمقررات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ووفق جدول زمني محدد .

٣ – الشروع في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية ومهنية على أن يتم التمثيل في هذه المؤسسات في المرحلة التأسيسية بواقع خمسين بالمائة للجنوب وخمسين بالمائة للشمال على مستوى المراتب القيادية العليا وفقا لمخرجات الحوار الوطني وإعلان الرياض.

٤ – إصدار قانون العدالة الانتقالية والقوانين ذات الصلة بمتطلبات ما تبقى من المرحلة الانتقالية وإطلاق مصالحة وطنية شاملة وفقا لمخرجات الحوار الوطني .

٥ – إصدار التشريعات المتعلقة بالانتقال للدولة الاتحادية وبناء المؤسسات وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل .

٦ – الشروع في إعداد وتوفير الشروط اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة على طريق بناء الدولة الاتحادية المدنية الحديثة وفقا للدستور الجديد .

٧ – التأكيد على ضرورة جدولة معالجة كافة القضايا اليمنية وخاصة معالجات القضية الجنوبية بصفتها القضية المحورية والجوهرية في الحالة اليمنية وحق الشعب في تقرير مكانته السياسية وفق ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبما يتوافق مع الحلول والضمانات للقضية الجنوبية ومخرجات الحوار الوطني الشامل .

ثالثا : إعادة الإعمار والتأهيل :

تعمل الدولة على توفير كافة الوسائل والإمكانات اللازمة لإعادة الإعمار وفقا للآتي :

١ – إعادة الإعمار بحشد الموارد اللازمة وبدعم من الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجتمع الدولي، ومباشرة تنفيذ مشاريع الإعمار في كافة المناطق خصوصا تلك التي تعرضت لأعمال التخريب والدمار وهدم البنى التحتية وفي المقدمة منها عدن .

٢ – العمل على إنجاز استراتيجية وطنية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية ، لوقف حالة التردي الاقتصادي ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة .

٣ – بناء اقتصاد مستدام وإيجاد بيئة استثمارية في اليمن ، تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطلعات الشعب اليمني ، وتوفر آليات الشفافية والمساءلة وتسهم في عملية إندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون .

٤ – العمل مع الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تحسين أوضاع المغتربين اليمنيين في الخليج وفتح المجال أمامهم للحصول على فرص عمل في دول مجلس التعاون لدول ا لخليج العربية وفق استراتيجية تخدم تأهيل اليمن اقتصاديا واجتماعيا .

رابعا : الآليات والإجراءات :

١ – الشروع في بناء قوات أمنية وطنية من جميع المحافظات والأقاليم لحفظ الأمن والاستقرار وفقا لمخرجات الحوار الوطني .

٢ – استخدام كافة الأدوات العسكرية والسياسية لإنهاء التمرد واستعادة مؤسسات الدولة والأسلحة المنهوبة .

٣ – مطالبة مجلس الأمن لتنفيذ القرار (٢٢١٦) وكافة القرارات ذات الصلة وفقا للآليات المتبعة بهذا الخصوص .

٤ – سرعة إيجاد منطقة آمنة داخل الأراضي اليمنية تكون مقرا لاستئناف نشاط مؤسسات الدولة الشرعية من داخل اليمن .

٥ – مخاطبة المؤسسات المالية الدولية بوقف التعامل المالي والدبلوماسي مع ميليشيات الانقلاب في العاصمة صنعاء ومراقبة التحويلات المالية لليمن وتجميد أموال قادة الميليشيات وشركائهم ، وفقا لقرار مجلس الأمن (٢٢١٦) لسنة ٢٠١٥م ، والقرارات ذات الصلة .

٦ – سرعة إجراء تعديل في تشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وفقا لما تم الاتفاق عليه في ضمانات مؤتمر الحوار الوطني وإشراك الحراك الجنوبي السلمي المؤيد للشرعية غير الممثل في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتباشر الهيئة الوطنية للرقابة مهامها على الفور في مناقشة وإقرار مسودة الدستور التي يتم التوافق عليها .

٧ – تتولى الهيئة الوطنية متابعة تنفيذ مقررات إعلان الرياض .

والله الموافق .

عقب ذلك ألقي البيان الختامي لمؤتمر الرياض "من أجل إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية" ، وفيما يلي نصه :-

في خضم الانتصارات والمآثر العظيمة للمقاومة الشعبية الصامدة في عدن الباسلة وفي الضالع ولحج وتعز وشبوة ومأرب وأبين والبيضاء والحديدة وغيرها من مدن وقرى اليمن جنوبه وشماله، وبرعاية كريمة مشكورة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود واخوانه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستجابة لدعوة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية انعقد مؤتمر الرياض بمشاركة واسعة من كافة القوى والمكونات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة وذلك خلال الفترة من ١٧– ١٩ مايو ٢٠١٥ م برئاسة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، حيث افتتح المؤتمر أعماله في ١٧ مايو بجلسة افتتاحية برئاسة رئيس الجمهورية ونائبه وبحضور الدكتور عبداللطيف الزياني أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدكتور أحمد بن حلي مساعد أمين عام جامعة الدول العربية واسماعيل ولد شيخ أحمد مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن والدكتور صالح القنيعير مبعوث الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وسفراء الدول الراعية والداعمة للمرحلة الانتقالية.

وقد تخلل برنامج المؤتمر جلسات مغلقة تم خلالها قراءة مسودة إعلان مؤتمر الرياض ومناقشته من قبل أعضاء المؤتمر وتشكيل لجنة استيعاب الملاحظات وصياغة البيان الختامي . انعقد مؤتمر الرياض في ظروف بالغة التعقيد جراء الانقلاب على الشرعية من قبل مليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح واسقاط العاصمة صنعاء واخضاع الرئيس والحكومة للاقامة الجبرية واتساع حربهم في بقية المحافظات وصولا إلى محافظة عدن وهو ما شكل تهديداً لأمن اليمن وسيادته وأمن الخليج والأمن والسلم الدوليين تنفيذا لأجندة خارجية تهدد الأمن القومي العربي وتجعل اليمن ساحة لنفوذ تلك القوى في المنطقة، وازاء كل ذلك تقدم الرئيس عبدربه منصور هادي برسالة بتاريخ ٢٤مارس ٢٠١٥ م إلى قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية داعياً للوقوف إلى جانب الشعب اليمني وحمايته وتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة لحماية اليمن وشعبه من عدوان تحالف الحوثي وعلي عبدالله صالح المستمر وردع العدوان على مدينة عدن وكافة المناطق في اليمن جنوبه وشماله . وقد حظيت رسالة فخامة الرئيس بالاستجابة من الاشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوقوف التحالف إلى جانب الشرعية والتأييد الدولي لذلك بالقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢١٦) سنة ٢٠١٥م .

لقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في سياق الخطوات التنفيذية لما ورد في هذا القرار حيث تم تشكيل الهيئة الاستشارية للاعداد لمؤتمر الرياض وبتمثيل من مختلف القوى والمكونات المشاركة، وتم تشكيل الفرق الأساسية المنظمة لأعمال المؤتمر (المكتب التنسيقي والدعم الفني) كما تم إعداد مشاريع الوثائق الأساسية التي خضعت للمناقشة طيلة فترة المؤتمر وانتهت بهذا البيان وإعلان الرياض .

وانطلاقاً من كل ذلك واستشعاراً منا نحن المشاركين بالمسؤولية الوطنية وبما تمليه التحديات الراهنة نؤكد على ما يلي :

١– تأييدنا المطلق للشرعية الدستورية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي والعمل بكل الوسائل على رفض الانقلاب وكل ما ترتب عليه، وتأمين عودة مؤسسات الدولة الشرعية إلى اليمن لممارسة كافة مهامها وصلاحياتها .

٢– تأييدنا الكامل لجهود الأمم المتحدة والاشقاء في مجلس التعاون لدول الخيج العربية وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية واخوانه قادة دول المجلس وقادة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة المشاركة في التحالف الذين سارعوا للاستجابة لدعوة فخامة الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي في التدخل لدعم الشرعية الدستورية ورفض الانقلاب والوقوف إلى جانب الشعب اليمني بما يمليه عليهم الضمير الإنساني وحق الجوار والاخوة .

٣– يؤكد المجتمعون على تسريع وتكثيف عملية الدعم للمقاومة الشعبية في مدينة عدن وتعز الباسلتين وفي كافة أنحاء اليمن جنوبه وشماله وإمدادها بالسلاح والدعم اللوجستي والمساعدة في تنظيمها وتنسيق جهودها .

٤– مطالبة مجلس الأمن بالتنفيذ الكامل للقرار الدولي ٢٢١٦ والقرارات الدولية ذات الصلة لما يمثله ذلك من أساس للحل السياسي السلمي في اليمن.

٥– دعوة الأمم المتحدة ومجلس الجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة لتأمين المدن الرئيسية والإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وضمان الانسحاب الكامل لقوى التمرد من كافة المدن وتسليم الأسلحة والمؤسسات .

٦– يؤكد المجتمعون على أن تباشر الحكومة فوراً العمل على توفير الشروط الملائمة لرعاية أسر الشهداء والمصابين والنازحين وجميع متضرري وضحايا الحروب .

٧– يؤكد المؤتمر على الأهمية القصوى للإسراع في تنسيق وتحقيق برنامج إغاثي إنساني عاجل يستوعب ويلبي كافة الاحتياجات الإنسانية للمدنيين الذين يتعرضون لابشع هجمة عدوانية من قبل الحوثي وعلي عبدالله صالح وخاصة في مدينة عدن .

٨– يوصي المؤتمر الحكومة لمتابعة إعلان الرياض واتخاذ ما يلزم لانتقال الحكومة إلى أرض الوطن في أقرب وقت ممكن .

٩– يؤكد المؤتمرون أن موقف التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية كان مبعث أمل ومحل ترحيب شعبي وسياسي يمني لرفع سطوة مليشيات الانقلاب وممارساتها الظالمة ضد كل اليمنيين وإعادة الشرعية وقد دل هذا الموقف الخليجي والعربي على وحدة اليمن وأمنه واستقراره ووحدة المصير العربي المشترك .

١٠– يؤكد المؤتمرون انهم دعاة للسلام الذي لن يتحقق إلا بالانسحاب الكامل لمليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح من العاصمة صنعاء وكافة المدن اليمنية جنوباً وشمالا وايقاف الحرب وكل الأعمال العدوانية ضد الشعب اليمني، وكذا عودة السلطة الشرعية لممارسة صلاحياتها الدستورية والقانونية وبسط سيطرة الدولة على كافة التراب الوطني لتنفيذ ما تبقى من مهام الفترة الانتقالية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

١١– مطالبة الحكومة بإعادة تشكيل اللجنة العليا للإغاثة وتفعيل دورها بما يضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها والحل العاجل لمشكلة العالقين في الخارج وإنشاء مخيمات للنازحين وايجاد الرعاية اللازمة لهم.

وأخيراً فإن مؤتمر الرياض يتقدم بالشكر الجزيل للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والهيئة الاستشارية ومكتب التنسيق على الجهود التي بذلوها في التحضير لهذا المؤتمر وانجاح فعالياته.

وبالله التوفيق .

لقد جاءت استضافة المملكة لهذا المؤتمر في مرحلة تاريخية وحاسمة والذي اكتسب أهمية بالغة انطلاقا من كونه يضم مختلف مكونات وأطياف الشعب اليمني الذين التقوا في هذا المكان حاملين معهم آمال الشعب اليمني في التوافق والتصالح لبناء الدولة الحديثة وتدعيم أسس السلام والحوار وتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق . أيها الإخوة والأخوات .. لقد شرعت المملكة ودول التحالف بالاستجابة الفورية لطلب الحكومة اليمنية الشرعية الممثلة في فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي بإنقاذ اليمن وحماية شعبه وشرعيته وفقا لمبدأ الدفاع عن النفس لحماية مكتسبات الشعب اليمني وإنجازاته التي تضمنتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل والمدعومة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ ، وهو الأمر الذي يأتي في سياق حرصنا واهتمامنا باليمن وسيادته وسلامة أراضيه، والحفاظ على عروبته واستقلاله، وحتى لايكون مصدرا للتهديد وزعزعة الاستقرار في المنطقة ومرتعا للمنظمات الإرهابية .

وامتدادا لهذا الدور جاءت عملية إعادة الأمل التي نتطلع أن تسهم في تكاتف الأشقاء والأصدقاء في تحقيق الاستقرار تمهيدا لبدء المشروع التنموي في اليمن الشقيق.

وحرصا منا على تحسين أوضاع المقيمين في المملكة بصورة غير نظامية من أبناء اليمن الشقيق فقد أصدرنا أمرنا للجهات المختصة بتصحيح أوضاعهم والسماح لهم بالعمل وذلك لتخفيف الأعباء عليهم ولتمكينهم من كسب العيش بكرامة بين أهلهم وإخوانهم، كما أننا سنستمر في تقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية وتسهيل وصولها إلى الشعب اليمني الشقيق، ووجهنا بتخصيص المبالغ اللازمة لتسهيل عودة الأخوة اليمنيين العالقين إلى ديارهم .

إن العالم أجمع يترقب تفعيل نتائج هذا المؤتمر المبارك، فمسؤوليتكم التاريخية والأمانة الملقاة على عواتقكم تحتم عليكم بذل قصارى الجهد لتحقيق آمال وتطلعات الشعب اليمني الشقيق .

وفي الختام فإننا نؤكد لكم استمرار وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب الشعب اليمني الشقيق ليستعيد بإذنه تعالى موقعه الطبيعي في محيطه العربي.

والله أسأل أن يوفقكم ويسدد خطاكم ويحقق لليمن الشقيق الأمن والاستقرار والازدهار.

أنه ولي ذلك والقادر عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المقيمون اليمنيون في نجران يبدأون تصحيح أوضاعهم

نجران - واس

توافد عدد من المقيمين اليمنيين بمنطقة نجران ، إلى المكتب المؤقت للقنصلية اليمنية بنجران ، لتصحيح أوضاعهم، معبرين عن شكرهم لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله–، بتوجيهه لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاع المقيمين بطريقة غير نظامية من أبناء اليمن الشقيق ، مؤكدين أن توجيهه أيده الله امتداد لوقوف المملكة الدائم مع الشعب اليمني .

وأوضح عبدالله بن مرشد بن علي لوكالة الأنباء السعودية أن توجيه الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – رعاه الله– جاء هدية إلى أفراد الشعب اليمني، بوصفه توجيها سيحل الكثير من المشاكل للعديد من الأسر التي تعاني من تردي الأوضاع بسبب التمرد الحوثي وأعوانه ، مشيرا إلى أن هذا العطاء السعودي تعود عليه أشقائهم في اليمن، عبر الكثير من الوقفات التاريخية الرامية لتحقيق الأمان والاستقرار والحياة الكريمة لأفراد الشعب اليمني ,وعد علي بن محمد المجديلي توجيه خادم الحرمين الشريفين توجيها منقذا للكثير من اليمنين، حيث أنه منح اليمنيين المقيمين تأشيرات زيارة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد بعد حصولهم على وثائق سفر من حكومة بلادهم الشرعية، إضافة إلى السماح لهم بالعمل وفق ما لدى الجهات المختصة من ضوابط ، سيكون حلا ناجعا وسريعا لمن قطع دونهم

الحوثي وأعوانه سبل العيش والاستقرار، مؤكدا أن وقفة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله– مع اليمن خلال هذه الظروف الصعبة، لا ينساها الشعب اليمني على مدى التاريخ ، سواء وقفته الحازمة والأصيلة في عاصفة الحزم لدحر العدوان الحوثي وانقلابه وترويعه لأهل اليمن، أو بوقفته في إعادة الأمل، التي تعيد اليمن واليمنيين إلى الحياة الطبيعية المستقرة والآمنة.

وأبان عبدالله ناصر الخلوف أن اليمنيين تباشروا بتوجيه خادم الحرمين الشريفين، غير مستغربين من قادة المملكة الحانية على كل الأوطان العربية والإسلامية في كل الظروف والأزمات، مستذكرا "عاصفة الحزم" وبعدها "إعادة الأمل" التي تهدف لإنقاذ اليمن وأهله من مخططات الخيانة الحوثية وأعوانهم ، الذين عاثوا في اليمن واستباحوا كل حرمة وقانون.

وقال : " إن توجيه خادم الحرمين الشريفين بإتاحة الفرصة لمن تقطعت بهم السبل من اليمنين لمعالجة وتصحيح أوضاعهم، خطوة ايجابية لأفراد الشعب اليمني، الراغبين في العمل بالمملكة، أو من منعتهم الظروف القاسية من إيجاد لقمة العيش المناسبة أو الكفيلة بهم وبأسرهم .

وثمّن المقيم نبيل أحمد العبيلي توجيه خادم الحرمين الشريفين ، عادها فرصة ذهبية قدمتها المملكة لأفراد الشعب اليمني، ووقفة أخرى من وقفات بلاد الحرمين الشريفين إلى أشقائهم في اليمن، منوها بإيقاف عاصفة الحزم، واستمرار عملية إعادة الأمل التي تقودها المملكة لنصرة الشعب اليمني وإعمار اليمن وتحقيق الأمن والاستقرار في محافظاته وأرجاءه ، داعيا الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين، وأن يمده بالصحة والعافية، وأن يديم على المملكة العزة ونعمة الأمن والأمان والازدهار.